

أنه تراجع إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 (مقابل 4.4% في 2016). واتسع عجز الميزان التجاري بنسبة 2.8% رغم الارتفاع في صادرات الفوسفات. وفي الواقع، ارتفعت الصادرات بنسبة 9.4% فيما زادت الواردات بنسبة 6.4% (من أساس أكبر)، مما يعكس ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط. وظلت عائدات السياحة والتحويلات مستقرة.

واعتمد البنك المركزي المغربي أخيراً إصلاحاً يقضي بالتحول إلى نظام صرف أكثر مرونة يسمح بتقلب سعر الصرف ضمن نطاق أوسع قدره 2.5% بالزيادة أو النقصان، مقابل النطاق السابق وهو 0.3%. وقد تأجل هذا الإصلاح لأنه كان متوقعاً أن يبدأ تطبيقه في يوليو/تموز الماضي، لكن يبدو أن الحكومة ملتزمة بقوة بهذا الإصلاح منذ تطبيقه في منتصف يناير/كانون الثاني 2018. وهناك سببان يمكن أن يفسيرا هذا التحول. أولاً، كانت قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات ضعيفة، لاسيما في ظل القيود الحالية على الحيز المتاح في المالية العامة، وبالتالي ستساعد مرونة سعر الصرف في معالجة ذلك. وثانياً، أجواء عدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد العالمي، وهو ما ينطوي على مخاطر خارجية شديدة ويتطلب أيضاً قدرة أكبر على التكيف معها. ومع أن هذا الإصلاح قد يزيد من إمكانية التعرض للزيادات في أسعار السلع المستوردة، فإن المنافع المتمثلة في تعزيز القدرة التنافسية وتقليص إمكانية التعرض لأشكال أخرى من الصدمات الاقتصادية ستفوق بكثير تكاليف هذه الخطوة. وبالإضافة إلى ذلك، سيسمح هذا الإصلاح للبلاد بتحسين وضعها بالنسبة لاتفاق خط الائتمان المرن مع صندوق النقد الدولي.

بعد تباطؤ حاد في عام 2016، بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 4% في عام 2017 (مقابل 1.2% في 2016)، مدعوماً بحدوث انتعاش قوي في الإنتاج الزراعي. وشهد القطاع الزراعي، مدفوعاً بزيادة إنتاج الحبوب عن المتوسط، انتعاشاً قوياً حيث بلغ معدل نموه 15.1%. لكن إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي ظل منخفضاً عند نحو 2.8%. وساهمت أنشطة التعدين بالقدر الأكبر في النمو المتحقق خارج قطاع الزراعة والذي يُعزى في معظمه إلى تعافي قطاع إنتاج الفوسفات. وبقي معدل التضخم منخفضاً عند نسبة 0.7%. واستمر تصاعد معدل البطالة حيث ارتفع من 9.9% في عام 2016 إلى 10.2% في عام 2017، لاسيما فيما بين الشباب والمتعلمين وكذلك النساء (26.5% و17.9% و14.7% على التوالي)، مما يعكس ضعف قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو كافة فئات المجتمع. ومن المتوقع نشر التقديرات الدولية للفقر في المغرب في يونيو/حزيران 2018. وتُظهر النتائج، التي تستند إلى خط الفقر الوطني، حدوث تراجع حاد في معدلات الفقر بين عامي 2001 و2014. فقد بلغ معدل الفقر 15.3% في 2001، وتراجع إلى 8.9% في 2007، قبل أن يهبط إلى 4.8% في 2014. وتراجع عجز الموازنة العامة في 2017، فيما لم يكف التحسن الطفيف في الصادرات لتقليص عجز الميزان التجاري نظراً لزيادة الواردات. وبفضل اتباع سياسة مالية حذرة، انخفض عجز الموازنة إلى 3.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 واستقرت نسبة الدين الحكومي المركزي عند حوالي 65.1%. وبالنسبة للعجز في ميزان الحساب الجاري، تشير التقديرات إلى

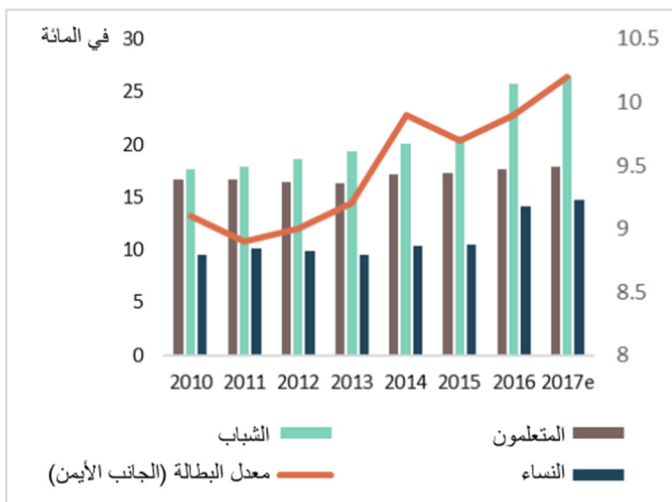
الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	35.7
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	102
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	3083
خط الفقر الوطني ^أ	48
معامل جيني ^أ	39.5
الاتحاق بالمدارس. التعليم الابتدائي (% من الإجمالي) -	114.7
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات -	75.5

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظات:

(أ) أحدث قيمة (2015)
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2015)

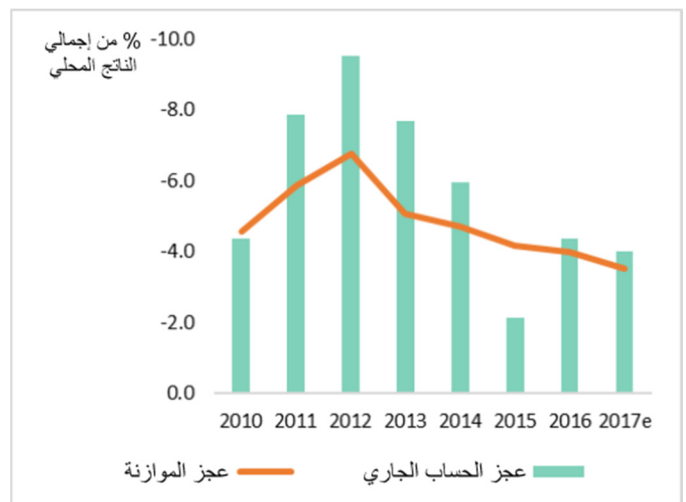
انتعش النمو الاقتصادي في عام 2017 فيما ظل النشاط غير الزراعي ضعيفاً، وهو ما يعكس وضع اقتصاد لا يزال الإنتاج فيه يعتمد على الزراعة البعلية. وبفضل اتباع سياسة مالية حذرة، انخفض عجز الموازنة العامة إلى 3.5% من إجمالي الناتج المحلي. ورغم تراجع العجز في ميزان الحساب الجاري للمغرب، فإن عجز الميزان التجاري اتسع جراء ارتفاع أسعار الطاقة. وقد تحسّن معدل خلق الوظائف، لكن معدل البطالة ظل مرتفعاً خاصةً بين الشباب. وعلى المدى المتوسط، تشمل التحديات توسيع الطبقة المتوسطة وتحفيز القطاع الخاص.

الشكل 2. المغرب / الشباب، النساء، المتعلمون



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

الشكل 1. المغرب / العجز المزدوج في الاقتصاد المغربي



المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

من المتوقع تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 3% في عام 2018، وعودة إنتاج الحبوب إلى متوسطه السابق، واستمرار معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي عند نحو 3% في ظل غياب إجراء إصلاحات هيكلية أكثر حسماً.

ومن المتوقع أيضاً انخفاض عجز الموازنة العامة إلى 3.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018، وذلك تماشياً مع التزام الحكومة بخفض العجز إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي بحلول الأعوام 2019-2021 وخفض الدين العام إلى 60% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2021. ولتحقيق هذا الهدف، سيكون من الملائم أن تضمن الحكومة إجراء إصلاح ضريبي شامل يتضمن إجراءات لتقليص الإعفاءات الضريبية، وتقليل أسعار الضريبة على الشركات، وتحسين تطبيق المدفوعات الضريبية من جانب العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب المهن الحرة، وتحسين إدارة الاستثمارات العامة. وتماشياً مع هذا الضبط لأوضاع المالية العامة وتوقعات أسعار النفط، فمن المنتظر أن يبقى العجز في ميزان الحساب الجاري عند أقل من 4.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018.

وعلى المدى المتوسط، يُتوقع تحسُّن الآفاق الاقتصادية للمغرب شريطة أن تظل الحكومة ملتزمة بتنفيذ

ويؤدي تباطؤ خلق الوظائف والحوافز أمام دخول سوق العمل إلى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب والمتعلمين. ومع زيادة عدد السكان الذين في سن العمل بواقع 300 ألف سنوياً، فإن خلق الوظائف بمعدل 129 ألف وظيفة سنوياً لم يكن كافياً. ويبلغ معدل البطالة بين الشباب ضعف معدلها الإجمالي على مستوى عموم السكان. وقد تفاقم هذا المعدل بين الشباب في المناطق الحضرية منذ الأزمة المالية، حيث ارتفع من 31.3% في عام 2010 إلى 41% في عام 2016. علاوة على ذلك، عادة ما تكون فترات البطالة طويلة: أكثر من 70% عاطلون عن العمل لأكثر من عام، وتكون هذه النسبة أعلى بين الحاصلين على التعليم الجامعي.

ولا يزال استمرار مواطن الضعف وغياب الاحتواء يمثلان التحديين الرئيسيين أمام الاقتصاد المغربي. فهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بغياب المؤسسات السوقية الشاملة للجمع والقادرة على المنافسة، ونظام الحكامة العامة، وتكوين رأس المال البشري، وإتاحة فرص للوظائف المنتجة أو ريادة الأعمال في المناطق الحضرية. ويُعد التكيف مع تغيُّر المناخ من القضايا الملحة بشكل متزايد، وسيطلب إجراء إصلاح للسياسات واستثمارات كذلك.

إصلاحات عميقة وشاملة. ولا تزال الآفاق المستقبلية مرتبطة بمواصلة ضبط أوضاع المالية العامة وتطبيق نظام لسعر الصرف يُدار بطريقة مرنة، وكذلك بتنفيذ إصلاحات هيكلية في مجالات أساسية مثل التعليم وسوق العمل لتقليص معدل البطالة، لاسيما بين الشباب، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز رأس المال البشري من أجل تحقيق نمو أكبر وشامل للجميع.

المخاطر والتحديات

يُظهر نموذج النمو في المغرب بعض علامات الضعف حيث يواجه سلسلة من المشكلات المتعلقة بالاستدامة التي يمكن أن تعيق، بدرجات متفاوتة الشدة، إحراز المزيد من التقدُّم. ويواجه النموذج الاقتصادي القائم على الطلب المحلي، لاسيما الاستثمار العام، خطر الانكماش عند عدم تحقيق زيادة كبيرة في الأثار غير المباشرة للاستثمار وفي الإنتاجية. وقد قام النمو في العقدين الماضيين بشكل أساسي على تراكم رؤوس الأموال العامة من خلال، في بعض الأحيان، المشاريع المشتركة للاستثمار الأجنبي المباشر مع المؤسسات المملوكة للدولة، وهو ما سيصعب الحفاظ عليه بدون رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في المستقبل. ويتطلب ذلك التحول إلى نموذج يقوده التصدير حيث يلعب القطاع الخاص دوراً أكبر باعتباره محركاً للنمو والتوظيف.

الجدول 2. المغرب/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

م 2020	م 2019	م 2018	ت 2017	2016	2015	
3.7	3.5	3.0	4.0	1.2	4.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة
3.4	3.7	3.1	4.0	3.4	2.3	الاستهلاك الخاص
1.1	1.3	1.7	0.8	2.1	2.4	الاستهلاك الحكومي
4.6	4.4	3.9	3.4	9.3	0.2	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
7.5	7.3	6.1	8.8	5.1	5.5	الصادرات، السلع والخدمات
5.6	5.1	5.6	5.9	15.4	-1.1	الواردات، السلع والخدمات
3.8	4.5	2.3	4.4	0.0	3.2	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
3.6	10.5	-1.8	13.6	-11.3	11.6	الزراعة
3.3	3.1	2.9	2.9	1.2	1.8	الصناعة
4.1	3.6	3.1	2.7	2.7	1.7	الخدمات
1.2	1.2	1.5	0.7	1.6	1.6	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-4.5	-4.4	-4.2	-4.0	-4.4	-2.1	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
-3.0	-3.0	-3.3	-3.5	-4.0	-4.2	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
65.0	65.0	65.0	65.1	64.7	63.7	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
-1.0	-0.7	-1.0	-1.0	-1.3	-1.4	الميزان الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفرق والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، م = متوقع